

قضايا بحثية 1 – الأسبوع الثالث

الجريمة ضد الإنسانية في القانون الدولي: ماهيتها، وأركانها،
والمسؤولية الجنائية عنها

إعداد الطالب/
علي الشهراي

2025



أولاً: الأهمية النظرية للدراسة والإضافة المتوقعة على مستوى التخصص

تشكل هذه الدراسة إضافة نوعية للمعرفة القانونية في مجال القانون الجنائي الدولي، إذ تناولت موضوعاً على درجة عالية من الحساسية والتعقيد، وهو "الجريمة ضد الإنسانية"، وهو أحد المفاهيم الأساسية التي يضطلع بها نظام العدالة الجنائية الدولية الحديثة. تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في محاولتها وضع تصور قانوني شامل للجريمة من حيث ماهيتها، وأركانها، والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها، حيث قام الباحث بتحليل المفهوم بشكل تاريخي، مبيناً تطوره عبر محاكمات نورمبرغ، ثم ما تبعها من محاكم خاصة كرواندا ويوغوسلافيا، وصولاً إلى نظام المحكمة الجنائية الدولية في نظام روما الأساسي.

وتبرز الإضافة المتوقعة من الدراسة في أنها لا تقتصر على الوصف القانوني السطحي للجريمة، بل تسعى إلى تفكيك العناصر المكونة لها وتحديد طبيعتها القانونية الدقيقة، وما يترتب عليها من تبعات على صعيد المسؤولية الفردية، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو مدنية. هذا التفصيل يثري الفكر القانوني الأكاديمي، ويوفر للباحثين مرجعاً متكاملًا يمكن البناء عليه في دراسات مستقبلية تتناول الجرائم الدولية الأخرى كالإبادة الجماعية وجرائم الحرب، أو حتى الدراسات التي تبحث العلاقة بين القانون الدولي العام والجنائي الدولي.

أولاً: الأهمية النظرية للدراسة والإضافة المتوقعة على مستوى التخصص

كما أن الدراسة تُسهم في تطوير أدوات التحليل المقارن لدى الباحثين، إذ أبرزت أوجه التشابه والاختلاف بين الجريمة ضد الإنسانية والجرائم الأخرى المشابهة، مما يساهم في تعزيز الفهم المتعمق لمبادئ العدالة الجنائية الدولية. وتُعد هذه الإضافة ضرورية في وقت تتزايد فيه التحديات القانونية والأخلاقية المتعلقة بجرائم تُرتكب ضد المدنيين في مناطق النزاعات المسلحة أو في سياقات الاضطهاد المنظم.

ثانياً: الأهمية التطبيقية للدراسة على مستوى متخذي القرار

لا تقتصر أهمية الدراسة على الجانب الأكاديمي النظري، بل تمتد إلى البُعد التطبيقي، إذ تشكل أداة عملية توجيهية لصنّاع القرار القانونيين، والهيئات القضائية، والمؤسسات التشريعية التي تسعى إلى ملاءمة قوانينها الوطنية مع المعايير الدولية، ولا سيما تلك المنبثقة عن نظام روما الأساسي. من خلال توضيح شروط ارتكاب الجريمة ضد الإنسانية، والمتطلبات الموضوعية لتكييف الأفعال على أنها تدخل ضمن هذا التصنيف، فإن الدراسة تمنح الجهات التشريعية أداة مهمة لصياغة نصوص قانونية قادرة على سد الثغرات، وضمان انسجام التشريع الوطني مع القانون الدولي.

ويكتسب الجانب التطبيقي أهمية مضاعفة في الدول التي لم تُفَعّل بعد آليات مساءلة حقيقية للجنة المتورطين في جرائم واسعة النطاق، سواء كانوا من مسؤولي الدولة أو من أطراف فاعلة غير حكومية. فالدراسة تقدم فهماً دقيقاً للركن المعنوي للجريمة، وللنية الإجرامية التي تميزها عن غيرها من الجرائم، وهو ما يساعد الجهات القضائية على تحقيق العدالة وعدم الوقوع في التوصيف الخاطئ للانتهاكات.

ثالثاً: مقترحات وحلول عملية يمكن تطبيقها

- استناداً إلى ما عرضته الدراسة من تحليل عميق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية التي تسهم في تفعيل مفهوم الجريمة ضد الإنسانية في الواقع القانوني والتشريعي، من أبرزها:
 - ينبغي على المشرّع المحلي العمل على إدراج تعريف واضح للجريمة ضد الإنسانية ضمن القانون الجنائي الوطني، مع الإشارة إلى أركانها كما وردت في نظام روما، مما يتيح للمحاكم الوطنية تطبيق القانون مباشرة دون انتظار تحرك المحكمة الجنائية الدولية. ويفترض أن يشمل ذلك توسيع الاختصاص القضائي ليشمل ملاحقة هذه الجرائم حتى لو ارتُكبت خارج الإقليم الوطني، تطبيقاً لمبدأ الولاية العالمية.
 - يمكن إنشاء وحدات قضائية ونيابية مختصة بمتابعة وتوثيق ومقاضاة الجرائم ضد الإنسانية، تتكون من قضاة ومدعين وخبراء قانون دولي، على أن تُمنح صلاحيات موسعة في إجراء التحقيقات بالتعاون مع المنظمات الدولية.

ثالثاً: مقترحات وحلول عملية يمكن تطبيقها

- استناداً إلى ما عرضته الدراسة من تحليل عميق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية التي تسهم في تفعيل مفهوم الجريمة ضد الإنسانية في الواقع القانوني والتشريعي، من أبرزها:
- تُظهر الدراسة أن كثيراً من الإخفاقات في ملاحقة الجرائم الدولية تنبع من ضعف الإلمام القانوني بطبيعتها. لذا من الضروري تطوير برامج تدريب مستمرة للقضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة، تُعنى بتوضيح المعايير الدولية الخاصة بالجرائم ضد الإنسانية، وكيفية إثباتها أمام المحاكم.
- تدعو الدراسة ضمناً إلى أهمية تفعيل التعاون القانوني الدولي في ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، خصوصاً في ما يتعلق بتسليم المطلوبين وجمع الأدلة. ويمكن لمتخذي القرار إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لهذا الغرض.
- يمكن اعتماد آليات إشراف مجتمعي تدعم جهود الدولة في ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، وذلك من خلال تمكين منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية من توثيق الجرائم وجمع الشهادات وتقديمها للسلطات المختصة.

خاتمة تحليلية

تُعد الدراسة موضوعًا بحثيًا ذا أهمية بالغة في إطار الجهود الرامية إلى توسيع نطاق العدالة الدولية وتعزيز مكافحة الجرائم الجسيمة ضد الأفراد والمجتمعات. فمن خلال تقديم رؤية شاملة للجريمة ضد الإنسانية، تكون الدراسة قد أسهمت في تأصيل المفهوم قانونيًا، ووضع أسس موضوعية وعملية يمكن لصناع القرار الاعتماد عليها لتطوير التشريعات والسياسات العامة في هذا المجال. كما أنها تفتح المجال أمام الباحثين لتوسيع دائرة التحليل المقارن، وتطوير دراسات لاحقة تربط بين القانون الجنائي الدولي والأطر السياسية والاجتماعية التي تحكم وقوع الجرائم الدولية، بما يعزز منظومة الحماية القانونية العالمية.

المرجع

العجمي, س. ب. (2025). الجريمة ضد الإنسانية في القانون الدولي: ماهيتها، وأركانها، والمسؤولية الجنائية عنها.

Retrieved from

<https://mucjournals.muc.edu.ps/index.php/pub/article/view/184>



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

